نظريَّة السِّياق

بين التوصيف والتاصيل والإجراء

اسم الكتاب: نظرية السياق بين التوصيف والتأصيل والإجراء
تحرير: أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم– د. عرفات فيصل المنّاع
اسم الناشر: مؤسسة السياب (لندن) – منشورات الاختلاف (الجزائر) – مكتبة ودار البصائر (بيروت)
التنسيق الداخلي: مكتب الجنوب www.jawadonline.net
تصميم الغلاف: جواد المظفر

ISBN: 978-1-906228-66-8
مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - لندن

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار ومكتبة البصائر ®

محفوظة جميع الحقوق

© جميع الحقوق محفوظة باستثناء اقتباس فقرات قصيرة لغرض النقد أو المراجعة، فإنه لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام الاسترجاع أو نقله بأي طريقة من دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

© All rights reserved. Except for the quotation of short passages for purposes of criticism or review, no part of this publication may be reproduced, stored in retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, without written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
2015

مؤسسة السياب - لندن
3 Lower Teddington Road
Kingston upon Thames
Surrey KT1 4ER
London – UK
www.sayyab.org
contact@sayyab.org

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة – الجزائر
Phone/ Fax: +2131676179
Editions.elikhtilef@gmail.com

دار ومكتبة البصائر
Lebanon - Beirut
Safeer - Neighboring AL-Rayah Stadium
Mob: 03210986 - 01547698

ISBN: 978-1-906228-66-8

الأُنْ

سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد
تصدر عن مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - لندن

5

SAYYAB BOOKS
www.sayyab.org

رئيس مجلس الإدارة
د. علي المناع

مدير التحرير
جواد المظفر

هيئة تحرير السلسلة

رئيسة التحرير
أ.د. بشرى البستاني
كلية الآداب- جامعة الموصل

نائب رئيسة التحرير
د. عرفات فيصل المناع
كلية الآداب- جامعة البصرة

سكرتيرا التحرير
د. مراد حميد عبد الله
كلية الآداب - جامعة البصرة
د. محمد سالم
كلية الآداب - جامعة الموصل

المراسلات

3 Lower Teddington Road
Kingston upon Thames
Surrey KT1 4ER
London – UK
www.sayyab.org
contact@sayyab.org
ali@sayyab.org

نظريَّة السِّياق

بين التوصيف والتاصيل والإجراء

تحرير

أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم

د. عرفات فيصل المنَّاع

مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - لندن

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
الجزائر

مؤسسة السياب
لندن

دار ومكتبة البصائر
لبنان

الهيئة الاستشارية

أ. د. كمال محمد بشر	أستاذ علم اللغة الحديث وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة
أ.د. حاتم الصكر	أستاذ الأدب والنقد - الولايات المتحدة الأمريكية
أ. د. حسن الغرفي	أستاذ الأدب العربي الحديث -كلية الآداب - جامعة سيدي محمد بن عبد الله - المغرب
أ. د. عز الدين المناصرة	أستاذ الأدب والنقد المقارن - جامعة فيلادلفيا
أ. د. سعيد حسن بحيري	أستاذ علم اللغة الحديث - كلية الألسن - جامعة عين شمس- مصر
أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم	أستاذ علم اللغة - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.
أ. د. مراد عبد الرحمن مبروك	أستاذ الأدب العربي - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
أ. د. منجد مصطفى بهجت	أستاذ الأدب الأندلسي ونقده - الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
أ. د. سامي سليمان	أستاذ النقد - كلية الآداب - جامعة القاهرة
د. حسن النعمي	عضو النادي الأدبي الثقافي بجدة

شروط النشر

- المواد المرسلة إلى السلسلة لا ترسل إلى أية جهة أخرى للنشر وإلا سنوقف – آسفين – التعامل مع أصحابها.
- على الباحث أن يتأكد من أن دراسته كاملة، مدققة لغوياً، خالية من الأخطاء الإملائية والنحوية، وعدم مخالفته لأي نظام للحماية الفكرية.
- يضع الباحث بعد اسم الدراسة (الاسم، المؤهل، الدرجة العلمية، جهة العمل ومقرها، البريد الإلكتروني)
- تكون العناوين الجانبية قصيرة ومحددة بوضوح وغير مرقمة. تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة باللونين الأبيض والأسود مع تجنب التظليل
- ترتب البحوث وفق الآتي: (العنوان، مدخل، متن البحث، المصادر والمراجع).
- يتراوح حجم الدراسة بين (٥٠٠٠-١٠٠٠٠) كلمة مطبوعة باستخدام برنامج ميكروسوفت وورد، وبمسافة مفردة بين السطور، مع محاذاة الأسطر من اليمين واليسار وترك هوامش متسعة.
- توحد الهوامش والإحالات أسفل كل صفحة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في البحوث الأكاديمية، بما في ذلك المنهجية السليمة في التوثيق والإشارات فضلًا عن وضوح العبارة وسلامة اللغة.
- تعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوي الاختصاص وعلى مقومين لغويين، ولهيئة تحرير السلسلة حق إعادة المواد إلى أصحابها لغرض إجراء أي تعديل أو إعادة صياغة تقررها اللجنة المحكمة.
- تعبر الموضوعات المنشورة عن وجهة نظر كتابها، وليس بالضرورة أن تعبر عن وجهة نظر السلسلة.
- لهيئة السلسلة الاستشارية الحق في قبول أو رفض المواد المرسلة لغرض النشر، ولا تعاد المواد المرسلة سواء نشرت أم لم تنشر.

المحتويات

سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد
تصدر عن مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - لندن

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
الجزائر

مؤسسة السياب
لندن

دار ومكتبة البصائر
لبنان

المحتويات

مقدّمة I - VIII

الفصل الأوّل: توصيف نظرية السياق في الفكر الغربي 1 - 48

- السياق ونظرية التواصل طرح رومان جاكبسون مثالا ..... د. هامل شيخ 1
- لدفيج فيتجنشتين: من النسق إلى السياق ..... د. مصطفى بلبولة 35

الفصل الثاني: تأصيل نظرية السياق في الفكر العربي 49 -154

- من ملامح الفكر السياقي عند الأصوليين (القرينة) ..... د. مختار درقاوي 49
- السياق عند المفسرين ..... د. مسعود بودوخة 65
- السياق في المنجز اللساني العربي(النحاة والبلاغيون أنموذجا) ..... د. صلاح الدين ملاوي و د. ليلى كـادة 79
- السياق في الفكر البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني ..... د. مصطفى عطية جمعة جودة 101
- عبارة "لكل مقام مقال "في مفتاح العلوم للسكاكي(ت٦٢٦هـ) (متابعة بلاغية سياقية) ..... باديس لهويمل 133

الفصل الثالث: إجراء نظرية السياق على النصوص العربية 155 -340

- السِّيـاق والأَمْثَـال العربيَّـة ..... د. عرفات فيصل المنَّاع 155
- أثر السِّيـاق في توجيه دلالة التكرار في قصة موسى (عليه السلام) ..... د. علية بيبية 175
- التفاعلية المعارفية بين مهيمنة فترة الوحي والسيرة النبوية مقاربة سياقية في سورة الضحى المباركة ..... أ.م. د. محمد جعفر محيسن العارضي 213
- أثر السِّيـاق القرآني في توجيه دلالة الألفاظ ..... أ.د. عبد القادر سلاّمي 225
- من قضايا النص الجاهلي والسِّيـاق (دراسة وتحليل) ..... أ.د. بتول حمدي البستاني 247
- أثر السِّيـاق في توجيه دلالة النص عند ابن خفاجة الأندلسي قصيدة (وصف الجبل) أنموذجًا ..... د. سعاد أبو ركب – د. وجدان الشمايلة 279
- الليل والمدينة (السِّيـاق وفهم النص/ قراءة في شعر السياب) ..... د. جبار سويس الذهبي 295
- دور السِّيـاق في حلّ مشكلات المعنى دراسة نماذج من المعاني النّحويّة في تراكيب اللّغة العربيّة ..... عبد القادر بن فرح 321

سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد
تصدر عن مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - لندن

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
الجزائر

مؤسسة السياب
لندن

دار ومكتبة البصائر
لبنان

السياق في الفكر البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني

د. مصطفى عطية جمعة جودة•

مدخل:

يمثّل السياق في الدراسات اللغوية والبلاغية والأدبية – وأيضا العلوم الإنسانية – الماء الذي يتدفق في ثنايا البحث، قد لا تتم الإشارة إليه مباشرة، ولكنه حاضر بقوة في أي قراءة تغوص في مسالك النص، وتطوف بدروبه، وتطمح إلى توليد المزيد من الدلالات والمعاني والمرامي والرسائل، وتروم صياغة المصطلحات وتشكيل النظريات، فالسياق هو الحاضر الغائب في وعي الباحث والمنظّر والدارس والطالب.

وإذا كانت العلوم اللغوية الحديثة قد درست السياق، وحددت طرائقه وأبعاده، فلا يعني أنها أوجدته من عدمٍ، وإنما بلورته بشكل أوضح، فأبانته، ونصّت على إجراءات وآليات تُعين على فهمه، وما علينا إلا أن نقرأ محددات السياق في تنظيراته الحديثة، ومن ثم إعادة قراءة تراثنا العظيم في هديه، ناظرين في سبل تعامل علمائنا القدامى معه، ومدى رسوخه في وعيهم، واعتباره في بحوثهم.

وبعبارة أخرى، فإن كثيرا من العلوم الإنسانية الحديثة وجدت جذورا فيما أبدعته قرائح علمائنا القدامى، فهي ليست نبتة جديدة في أرض جديدة، وإنما غصون متفرعة لغرس قديم، وهذا المراد في بحثنا، أن نمسك غصنا من شجرة تراثنا البلاغي، متتبعين موطن تفرّعه، ناظرين في ساقه، متوقفين عند جذوره؛ لنعلم جهود علمائنا القدامى في الفهم والبحث والجد والمثابرة؛ مما جعلهم منتجين لحضارة زاهية، مؤسسين لثقافة راسخة. فأي فكرة مستحدثة قد يكون أهل التراث تعرضوا لها، وساهموا في ترسيخها وفق ما توافر في زمنهم من علوم وآداب وفنون، مما يعني أننا نقف على أرض معرفية تراثية صلبة، تدفعنا لمناقشة الآخر – الحضاري– إن لم يكن بندية، فسيكون بتقديم إضافة إلى

• موجه فني اللغة العربية، وخبير مناهج في وزارة التربية، وأستاذ منتدب في كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية ، التعليم التطبيقي.

علومه، ليكون تراثنا إضافة للمعاصر، والمعاصر كاشفا عن جواهر التراث.

في ضوء هذا، جاءت هذه الدراسة، ترنو إلى قراءة – ولو أولية – للسياق عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، مستعرضة في محاورها جهوده البلاغية، متبينة معالم السياق في فكره على مستوى: النص، والفقرة، والعبارة، والمفردة؛ تمتاح من كتابيه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ما يعزز فرضياتها البحثة.

أسأل الله العلي القدير، أن يكون جهدنا المتواضع في الدراسة مساهما في تقديم إضافة معرفية، تشكل نقطة إضاءة تنير للآخرين المزيدَ من الرؤى، فهو في النهاية جهد من جهود، ولبنة من لبنات، آملين مستقبلا أن يكون البناء سامقاً، والشجر وارفا، والثمر آكَدا.

تمهيد

تميز عبد القاهر الجرجاني[1] بامتلاكه منهجية واضحة في فكره البلاغي والتي بلورها في نظرية النظم التي أُشْتهر بها. ولاشك أن أية نظرية نصية، تتوخى اكتمال الطرح والرؤية ودراسة بنية النص ودلالاته، لابد أن يكـون السياق Context جزءا أساسيا في تكوّنها، سواء تم التعبير عنه بشكل تنظيري مباشر أو عبر ثنايا شرحها في أمثلتها وشواهدها وتطبيقاتها؛ فلا يمكن تحليل النص الأدبي عبر بنائه اللغوي فقط؛ لأن المعنى لا يفهم عن طريق اللغة وحدها، فلابد من دراسة السياقات المختلفة التي يمكن أن ترتبط بما هو

1) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ولِد ببلدة (جرجان)، وهي إحدى المدن المشهورة، والواقعة بين طبرستان وخراسان، وكان فقيها أشعريا شافعيا ومتكلما أيضا، وتعلّم على يد أبي الحسين بن محمد بن الحسن الفارسي، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي اللغوي المعروف، وعُدّ أبو الحسن بين العلماء إماما للنحاة بعد أبي علي الفارسي، وقد عكف عبد القاهر على دروس أبي الحسين الذي نزل ببلدته، مما جعله بارعا في علم النحو، ومن ثمّ ألّف كتابه (العوامل المائة)، وإن كانت شهرته جاءت من خلال مؤلفاته البلاغية، وتوفي عام 471 هـ وقيل عام 474هـ.
للمزيد من التفصيل عن حياة الجرجاني انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، ط1، 1406هـ، 1986م، ج3، ص340، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (جمال الدين أبي المحاسن)، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1348هـ، 1929م، (المكتبة الوقفية للكتب المصورة) ج5، ص108.

خارج النص، أو في النص نفسه، وأوجه المعطيات الدلالية المتعددة المتولّدة عن التأمل السياقي.

في ضوء هذا، نحاول قراءة جهود عبد القاهر ورؤاه في التنظير البلاغي وتطبيقاته من منظور (السياق)، وكيف كان وعيه حاضرا لهذا البعد، الذي هو سمة أساسية في فكر عالم بلاغيٍّ تعامل مع الشواهد النصية من منظور كلّي، فلم تشغله الجزئيات، ولم تأخذه المصطلحات عن الغوص في سياق الشواهد، ليقتنص ما يمكن اقتناصه على مستوى اللفظة والتركيب والعبارة والفقرة، وهو ما ساهم في تشكّل نظريته، وتدعيمها بأمثلة جعلتها قوية الحجة، ناصعة الرؤية.

الفكر البلاغي عند الجرجاني:

كان لعبد القاهر الجرجاني جهود ملموسة في علمي المعاني والبيان، عبر ما سطّره في نظريته العميقة عن النظم القرآني، والتي طرحها في كتابه (دلائل الإعجاز)، متناولا فيها علم المعاني، ثم دراسته المعمقة لعلم البيان ومباحث من علم البديع في كتابه (أسرار البلاغة).

فقد انطلق من دراسته للجزئيات والمتناثرات والمفاهيم البلاغية مستفيدا من تبحّره في علم النحو، ليصل إلى نظريته الكلية، والتي يمكن البناء عليها وتطويرها لتكون نظرية كبرى في دراسة النص، خاصة أنها نابعة من صميم الثقافة العربية الإسلامية، باستنادها إلى النظم القرآني فهما وبناء وتطبيقا، وذات تأصيل نظري مسبق في علم الكلام، لذا يمكن القول إن الجرجاني في نظريته يمثّل الرؤية الكلية التي يستنبطها العالِم من التأمل الطويل والبحث الدائب في الأمثلة والشواهد، فـ «العلم هو صورة المعلوم مأخوذة عنه بواسطة الإدراك كما تؤخذ الصورة الشمسية بالآلة المعروفة، فإن كان المعنى المنتزع من الجزئيات قانونا كليا يرشد إليها، فهو القاعدة، وإن كان صورة تناسبا وتقربها من الفهم فهو المثل. (ذلك أن) القاعدة الكلية هي صورة إجمالية للمعلومات الجزئية، والأمثلة والشواهد صور

تفصيلية لها»[1]. وهذا سبب تميز الجرجاني، حيث وُفِّقَ في إبداع نظريته مستندا إلى موسوعيته: لغويا وبلاغيا وفقها وتفسيرا ونظريات كلامية، فمصطلح النظم نفسه كان شائعا في بيئة الأشاعرة، إذ كانوا يعللون إعجاز القرآن بنظمه، وأن الجاحظ أول من وضع هذا الاصطلاح، وعلل به أوجه الإعجاز، وشاركهم القاضي (عبد الجبار) في الرأي، مؤكدا أن الأسلوب والأداء والصياغة النحوية للتعبير هي سبب الإعجاز وليس الفصاحة (حسن اللفظ والمعنى) على نحو ما ذكر المعتزلة[2]. ومعلوم أن المتكلمين اختلفوا في بيان أوجه الإعجاز في القرآن، فهناك من رأوه معجزا بذاته، بمعنى أن البشر عاجزون بطبيعتهم عن الإتيان بمثله، وآخرون رأوه معجزا بتدخل الإرادة الإلهية التي منعت العرب وصرفتهم عن الإتيان بشيء مثله، ويعرف هذا الرأي بـ (القول بالصرفة)[3].

ويُعَدُّ القاضي عبد الجبار مؤصِّلا لنظرية النظم، حيث قال: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في إفراد لكلام، وإنما تظهر في الكلام **بالضم** على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ»[4]، ويكاد يكون مفهوم **الضم** مساويا في الدلالة **للنظم**، إن لم يكونا في حقل دلالي واحد، يعني أن العبرة بالصياغة اللفظية المكتملة، والتي يسبقها قصد المتكلم (على طريقة مخصوصة).

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فمن الملاحظ أن هناك تداخلا في بحوث الجرجاني في كتابيه؛ لعلوم البلاغة البيان والبديع والمعاني في ثنايا مباحثه، دون تفرقة واضحة بين مباحث المعاني والبيان، على نحو ما يقول في (دلائل الإعجاز): «إنك لا ترى علما هو

1) مقدمة الشيخ رشيد رضا، لكتاب أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، التي نشرها الشيخ في كتاب أسرار البلاغة، وأعاد المحقق: محمود محمد شاكر (أبو فهر) نشرها في تحقيقه لكتاب أسرار البلاغة، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ، 1991م، ص14.

2) البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1965م، ص161.

3) بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية)، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1986م، ص76. ويعود القول بالصرفة إلى المعتزلي الشهير إبراهيم بن سيار، المتوفي 231هـ.

4) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين المعتزلي، ت 415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج16، ص199.

أرسخ أصلا، وأبسق فرعا، وأحلى جنى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا، من علم البيان، الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى، ويصوغ الحلى.. والذي لولا تحفّيه بالعلوم، وعنايته بها، وتصويره إياها، لبقيت كامنة مستورة»[1].

ويعود التداخل إلى كون علوم البلاغة (البيان، البديع، المعاني) غير مكتملة بعد في زمنه، على نحو ما تم بعد ذلك في مرحلة متأخرة على يد السكّاكي (ت626هـ) والخطيب القزويني (ت 739هـ) ومن تبعهما، باستقلال علمي البيان والبديع عن المعاني، مع مزيد من التحديد في المصطلحات والمفاهيم.

أيضا، فإن مصطلح (البيان) في الحقبة السابقة لعبد القاهر وحتى عصره كان اسما جامعا ليس فقط لكل ما به تتحقق عملية الإفهام أو التبليغ، بل أيضا لكل ما به تتم عملية الفهم والتلقي أو ما يمكن تسميته بـ (التبيّن)[2]. مما يرسّخ في وعينا المنطلقات الثقافية العربية والإسلامية لنظرية عبد القاهر، وأنه لم يكن معنيا بالتقعيد والتنظير مثلما فعل البلاغيون اللاحقون عليه، وإنما كان مهتما بتحويل طروحات المتكلمين السابقين إلى تطبيق ناصع البرهان على الشواهد من الآيات والأشعار.

لقد نجح الجرجاني في بناء كتابه على أساس نظرية النظم، قارئا وباحثا وموظفا الكثير من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية بتحليل لغوي وبلاغي عميق، مستخرجا منها مباحث علم المعاني، وتعددت – في ذلك - إشاراته إلى مصطلحات علم البيان، مثل: المجاز والاستعارة والتشبيه والكناية، وفعل ذلك أيضا في كتابه (أسرار البلاغة) الذي انصبّ على علم البيان، ولكنه تناول فيه – وبشكل تفصيلي - الجناس والسجع مقيدا بما يطلبه المعنى، رافضا التصنع والتكلف، يقول: «إنك لا تجد تجنيسا مقبولا، ولا سجعا مسجوعا، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه، واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلا، ولا تجد عنه حولا، ومن هاهنا، كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه وأحقه بالحسن

1) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تقديم وضبط وشرح " ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د ط، 1424هـ، 2003م، ص66.

2) بنية العقل العربي، الجابري، ص14.

وأولاه، ما وقع من غير قصد المتكلم إلى اجتلابه»[1].

إن تعدد المضامين والمباحث في الكتابين وتنوّعهما إنما يعبّر عن موسوعية الفكر البلاغي عند الجرجاني، مع اتساع وعمق في الطرح والمعالجة، فصاغ رؤاه بوضوح وعمّق تحليله بفهم، معتبرا أن التميز في الصياغة النصية يعود إلى براعة الأديب وتمكنه من الصياغة اللغوية والجمالية لما ينشئ، ودربته في الكتابة والتأليف، فلن يكون صدور الجناس والسجع بشكل متدفق غير متكلف، بدون خبرة ممتدة يمتلكها الأديب، ناتجة من براعته في السبك والصياغة.

وفي موضع آخر، يؤكد ما تقدم بقوله: «ولم أزل منذ خدمت العلم، أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة...، ووجدت أن المعول على أن ههنا نظمًا وترتيبًا، وتأليفا وتركيبا، وصياغة وتصويرا، ونسجا وتحبيرا، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه، سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظمُ النظمَ، والتأليفُ التأليفَ، والنسجُ النسجَ، والصياغةُ الصياغةَ»[2].

فالأسلوب البديع لا يعود إلى فصاحة الألفاظ وبلاغتها، وإنما إلى صورتها ونسجها الذي تظهر فيه، وعلى قدر براعة الأديب في إحكام بنائه النصي، تكون الألفاظ أكثر توهجا وإيحاء، وأوضح دلالة وتعبيرا.

فنظرية النظم كما شيدها عبد القاهر، تعبر عن مرحلة مهمة من مراحل نمو العقل المعرفي البياني العربي، أي نمو الوعي الذاتي، بعيدا عن التأثر بالمنطق اليوناني، فلم يكن له أثر في هذه النظرية كما ادعى البعض، فيمكن القول إنه طرح للـ (أنا) العربي الإسلامي، في مواجهة الآخر اليوناني الدخيل[3]. وقد وفق عبد القاهر في تطوير مستوى النقاش حول قضية اللفظ والمعنى، من العلاقة العمودية بين شقي الكلام، إلى العلاقة الأفقية بين الألفاظ بعضها مع بعض، والمعاني بعضها مع بعض، بين نظام الألفاظ ونظام المعاني،

1) أسرار البلاغة، ص11.

2) دلائل الإعجاز، ص91.

3) بنية العقل العربي، ص81. وهذا رد على ما ادعاه طه حسين وبعض المستشرقين من أن علم البلاغة العربية، تحوّل مع عبد القاهر من الأدب إلى الفلسفة، تحت تأثير " الغارة الهلينية" في العلوم العربية.

واستطاع في بحوثه إماطة اللثام عن معطيات تكشف عن الطابع الاستدلالي للأساليب البيانية البلاغية، والنظر إلى النحو بوصفه رؤية شاملة، لا تجعل النحو أبوابا وفصولا، بل نظاما من العلاقات هو ذاته نظام العربية كلغة، وكنص، وكخطاب[1]، والجرجاني يرتئيه خصوصية في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم مع وصف تلك الخصوصية وتبيانها[2].

السياق في الفكر البلاغي للجرجاني:

العلاقة وشيجة بين السياق والنص، فكلاهما مكمل للآخر، ولازم لوجود الآخر، فأي نص لابد أن يكون فيه سياق، سياق داخلي ناتج عن الدلالة الكلية للنص، والدلالات الفرعية له، والسياق الخارجي الذي يُقرأ النص من خلاله، عبر شبكة العلاقات الثقافية والاجتماعية والفكرية الذي أنتج النص فيها.

فالنص – شفاهي أو مكتوب- أساس عملية الاتصال والتواصل بين منشئ ومتلق، ومخاطِب ومخاطَب، خاضع للأجواء الثقافية والمواقف التي أنتجته كنص مكتوب، أو أقوال منطوقة، فلا تقتصر مهمة اللغة على توصيل الأفكار والانفعالات والتعبير عما في النفس والعقل، وإن كان هذا جزء من مهمتها، وإنما تتخطى ذلك، لتكون نشاطًا إنسانيًا خاضعًا لمجمل العوامل والظروف المؤثرة في هذا النشاط[3]، فالنصوص مدونة كانت أم محكية، يتم تركيبها عن قصد من قبل مؤلفيها، على هيئة وحدات كاملة متميزة، ذات بدايات ونهايات محددة، وإن كانت معظم النصوص في استخدامنا اليومي للغة ليست منظمة في نصوص متكاملة حسب ما نريد. أيضا، فإن جمل النص وأجزاءه والتعابير الكلامية المستخدمة؛ تعتبر ضمن الامتدادات الأوسع للنص، وضمن سياق وحداته

1) السابق، ص83.

2) دلائل الإعجاز، ص92.

3) العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص132، وأيضا: علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية)، د. فريد عوض حيدر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1999م، ص118.

الكلامية[1].

والنص في مجمله بناء من الجمل، وأجزاء الجمل، الذي يجمع بينها التماسك والترابط، والتماسك على نوعين: (تماسك شكلي) خاص بالعلاقات اللغوية المختلفة: النحوية والصوتية والصرفية والدلالية، و(تماسك المحتوى) الذي يشكل الرابطة المضمونية الجامعة لجمل النص[2].

أما عن مفهومُ السياق فهو شاملٌ لكافَّة القرائن التي تُسهم في عمليَّة الفهم لغويَّةً كانت أم غيرَ لغويَّة [3]. هذا على مستوى النص ككل، أما على مستوى الجملة، فيعني: مجموع النص الذي يُحيط بالجملة التي يُراد فهمها، وعليه يتوقَّف الفهم السليم لها، أو هو المحيط الذي أُنتِجت فيه العبارة[4].

فيُعَدّ السياق القرينة الكبرى التي تجتمع عندها مجموعة القرائن المقالية والمقامية ذات العلاقة بمعنى النص وغرض إفادته. وبتعبير أدق: هو ما انتظم القرائن الدالة على المقصود من الخطاب سواء كانت القرائن مقالية أم حالية، فهو عبارة شاملة جامعة لكل دليل لفظي ومعنوي وحالي يفسر الغرض من الخطاب[5].

والقرينة المقالية يتضمنها النص نفسه في مفرداته وعباراته وتراكيبه، وتساهم في تشكيل المعنى المراد، وتعطي المزيد من الدلالات للألفاظ المفردة والجمل، والدلالة الكلية للنص. أما القرينة الحالية، فهي المرتبطة بفهم السياق النصي في ضوء المعطيات الثقافية والفكرية والاجتماعية خارج النص.

إن وعي عبد القاهر في نظريته بالسياق مرتبط بتحليل النظم القرآني بذكر السبب

---

1) اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط1، 1987م، ص221.

2) السابق، ص219، 220.

3) الخطاب الشرعي وطرق استثماره، إدريس إدريس، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994، ص 146.

4) الوظيفة الترجيحية للسياق عند المفسرين، محمد إقبال عروي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع 35، السنة التاسعة (رجب 1422 هـ/ أكتوبر 2001 م)، ص 7.

5) السياق وأثره في فهم مقاصد الشارع، نجم الدين قادر كريم الزنكي، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (48)، ربيع 1428هـ، 2007م، ص41.

والعلة، وبعبارة أخرى: فإن التعليل النصي (النحوي واللفظي والبلاغي والدلالي) يستند إلى البرهان والدليل المفصَّل، يقول: «وجملة ما أردت أن أبينه في إعجاز القرآن أنه لابد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجيده، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناه من ذلك دليل، وهو باب من العلم، إذا أنت فتحته، اطّلعت منه على فوائد جليلة، ومعان شريفة، ورأيت له أثرا في الدين عظيما، وفائدة جسيمة، ووجدته سببا إلى حسم كثير من الفساد فيما يعود إلى التنزيل، وإصلاح أنواع من الخلل فيما يتعلق بالتأويل، وأنه ليؤمنك من أن تغالط في دعواك، وتدافع عن مغزاك، ويربأ بك عن أن تستبين هدى، ثم لا تهتدي إليه، وتُدِلَّ بعرفان ثم لا تستطيع أن تَدُلَّ عليه وأن تكون عالما في ظاهر مقلد، ومستبينا في صورة شاك»[1].

كلام عبد القاهر السابق يحوي أمورا عدة:

أولها: أهمية التحليل والتعليل للنظم القرآني، بشكل علمي (جهة معلومة، وعلة معقولة)، تنطلق من النص وإليه، أي يكون التحليل النصي مستندا إلى أسس ومنهجية علمية واضحة. «فالأدب خطاب نصي كلي، وليس وحدات جزئية مشتتة كما تصوره الأقدمون، فلم يستطيعوا التعرف الحيوي على خواصه الحقيقية، ومن ثم فإن غطاءه البحثي لابد أن يستوفي شروط الخطاب العلمي، حتى يتسم بكفاءة احتوائه وقدرة تمثّله، مما يجعله يكف في المقام الأول عن إصدار أحكام القيمة ليضع مكانها أحكام الواقع وقوانينه المتغيرة.. فالتجديد المبدع في الخطاب الأدبي لا يتجلى في الوحدات الصغرى، وإنما في الأبنية الكلية النصية»[2].

ثانيها: إن هذا التحليل يخدم الجميع، اللغوي والبلاغي في التعرف على أوجه الإعجاز في النظم والبناء، وعالم الشريعة (الفقيه، المفسر..) بالاستناد إلى معطيات نصية للنظم القرآني في تركيبته النحوية والبلاغية والدلالية، فتمنع الانزلاق إلى تأويل مخالف أو فاسد،

1) دلائل الإعجاز، ص95.

2) بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل، دار الكتاب المصري (القاهرة)، دار الكتاب اللبناني (بيروت)، ط1، 2003م، ص9.

أو فساد في الفهم والتفسير، وهي باب عظيم يربط ما بين التحليل النصي، والاستنباط الشرعي.

ثالثها: إن الوقوف على النظم القرآني بآليات ومباحث علمية واضحة، يكون حجة دامغة، لكل طالب علم وهدى، يبتغي التعرف على الإعجاز الرباني.

ويقول موضحا سبب عجز المشركين أمام القرآن في نص جامع لمراده في نظريته: «**أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه وإعلام، وتذكير وترغيب وترهيب ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا ، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه**»[1].

الحديث هنا يوضح بجلاء أن وعي عبد القاهر بالنظم القرآني لم يكن مقتصرا على دراسة النسيج اللغوي المعجز فقط، وإنما هو وعي بأن النص القرآني جامع للمعنى العظيم، والنسج البديع. فقد اتخذ من القرآن نموذجا معبرا عن رؤيته لبنية النص الأدبي، فالأمر لا يتوقف على جمال الصياغة، وإنما يسبقه ويواكبه ويتبعه المعنى / المضمون. كما أن مفهوم (الترابط / التماسك) في فكر الجرجاني والذي يعادل مفهوم النظم أو الضم، وهو سمة أساسية في النص المحكم وهي جزء أساس في درس السياق نصيا في مستوياته المختلفة، وقد جاء على أوجه ودرجات، كلها متلازمة، ولا يمكن قراءته بمعزل عن الآخر.

أيضا فإن استخدام الإمام الجرجاني عبارة: (**خصائص صادفوها في سياق لفظه**)؛ دال على وعيه الأولي بأن جزءا كبيرا من تلقي النص وفهمه متوقف على السياق، وأن استخدام السياق مقرونا باللفظ، لا يعني اللفظ المفرد، وإنما اللفظ بمعنى الكلمة المفردة والعبارة والنص، فكلها مشكّلة للنظم والنسج والبناء.

وهذا الوعي ليس مقتصرا على الجرجاني، وإنما كان مطردا في كثير من الكتابات

1) دلائل الإعجاز، ص94.

الشرعية في عصره[1]، باستعمال لفظة السياق ومترادفات له من مثل: المقام، ومقتضى الحال، والقرينة[2]، وكلها تتداخل في الدلالة، فالسياق يعني: مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض، أما المقام فهو الحالة التي يقال فيها الكلام (دلالة مقتضى الحال)، وقد يتداخلان أحيانا، فيصبح السياق قرينا على المعنى، وتبيين المجمل والقطع بعدم الاحتمال، أما قرينة المقام فتدل على المعنى سواء تبينت من السياق أو لا تظهر، وهناك قرائن دالة على السياق وخادمة في توصيل معناه منها: القرينة العلمية أي العلم الضروري الذي يعلمه المخاطَب، وقرينة الفهم العام لأهل اللغة، حيث ينبري أهل اللغة المتخصصون بفهم وشرح ما غمض من معنى والتبس، وهناك القرينة الحسية المستخدم فيها إشارات الجسد في الوجه واليد والحركة، وأيضا الصوت وتأثيراته النغمية[3].

كذلك استعمل الأصوليون والفقهاء والبلاغيون مصطلح (النظم) وفق تعريف عبد القاهر له، بدلالة السياق، لأن وضع الكلام على مقتضيات علم النحو يعني أن يكون المعنى أساسا لبناء الجمل نحويا، فكلا الوجهين متلازم: المعنى والنحو، والسياق والتركيب، وأيضا ترابط النص[4].

وسننطلق من النص السابق للجرجاني، في دراسة مستويات السياق في فكره، وفق

1) يشير الدكتور أشرف الكناني إلى أن لفظة السياق كانت مستعملة بشكل كبير في الدراسات الشرعية والأصولية، فيقولون : مثلا سياق الكلام، وسياق النظم ، للفظ الواضح فيما سيق له، وما كان الكلام مسوقا لأجل ما أوجبه نفس الكلام وسياقه، وما كان السياق من أجله، والنكرة في سياق الشرط، الفعل في سياق الشرط إلى غير ذلك. انظر :الأدلة الاستئناسية عند الأصوليين، د. أشرف بن محمود بن عقلة الكناني، (رسالة ماجستير)، دار النفائس، عمّان، ط 1، 1425 هـ / 2005 م، ص218.

2) وإن كان بعضهم يفرق بين هذه المصطلحات في بعض استخداماتها، فهناك من يرى أن السياق أعم من المقام، وأن القرينة تنقسم إلى لفظية وحالية، وتندرج تحت السياق، وأن مقتضى الحال يرتبط بأحوال المخاطَب والمخاطِب والموقف نفسه. انظر تفصيلا: دلالة السياق عند الأصوليين، دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن مقبل بن عيسى العنزي، رسالة ماجستير، قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1427هـ، 1428هـ، ص65، 66.

3) انظر: الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م، ص65-68.

4) دلالة السياق عند الأصوليين، ص67.

تقسيم متدرج، يبدأ بالنص الكلي، ثم الفقرة / المقطع، ثم الآية / الجملة، وينتهي بالكلمة المفردة. وهو تقسيم إجرائي بحثي، وإن كانت هذه المستويات مبثوثة في تحليلات الجرجاني وتعميقه لمباحثه البلاغية، وذلك على النحو الآتي:

-النص الكلي:

أي دراسة النص بوصفه وحدة مستقلة شاملة، كما في قوله: (بهرهم أنهم تأملوه سورة سورة)، و«السورة تعني في كلام العرب: الإبانة لها من سورة أخرى وانفصالها عنها، وسميت بذلك لأنه يرتفع فيها من منزلة إلى منزلة»[1]، أي أن السورة تكون فاصلة عن سورة أخرى سابقة أو لاحقة بها، وفيها علو المنزلة من سورة لأخرى.

والسورة في اصطلاح العلماء طائفة من آيات القرآن جمعت وضم بعضها إلى بعض حتى بلغت في الطول والمقدار الذي أراده الله سبحانه وتعالى لها، وكل سور القرآن بدئت بالبسملة إلا براءة. وقد اختلف في أصل مأخذها فقيل هي مأخوذة من سور المدينة، لإحاطتها بآياتها إحاطة السور بالبنيان، وقيل: لأنها ضمت آياتها بعضها إلى بعض فكأن السور تضع لبناته بعضها فوق بعض حتى يصل إلى الارتفاع الذي يراد[2]. فالسورة القرآنية تمثل الشكل/ الإطار، الحاوي لآيات القرآن، وتتفاوت في الطول والقصر، وتتنوع في موضوعاتها ومضامينها.

وجزء كبير من فهم النص القرآني ودراسته – معنى ولفظا وبناء – يتم بالتعرف على السورة مكية كانت أو مدنية، وأسباب نزولها أو أسباب نزول بعض آياتها، وموعد ومكان نزولها، وغير ذلك من القضايا المساهمة بشكل كبير في فهم السورة بوصفها نصا جامعا لآيات من القرآن الكريم. وهذا جزء مهم من دراسة السياق القرآني عامة، وكثيرة من الدلالات والأحكام القرآنية مرتبطة بأسباب النزول، والمناسبات والأحداث والمواقف

1) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (تفسير القرطبي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ت، مج 1، ص69.

2) المدخل لدراسة القرآن الكريم، د. محمد محمد أبو شهبة، نشر: الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1430هـ، 2009م، ص51

والشخصيات المتعلقة بالآيات. ويمكن أن نطلق عليه: القرائن الحالية المنفصلة عن الخطاب؛ التي يرد ذكرها في نصوص أخرى غير مقترنة بالنص محل الدراسة، ويكون عادة في أسباب النزول للآيات القرآنية الكريمة..، وأيضا في بيئة الخطاب المتمثلة بعادات المخاطبين في أقوالهم وأفعالهم ومعهودهم في معاني الألفاظ[1].

فالنص في المنظور الألسني الحديث يعتمد على تتابع الجمل من جهة، وترابطها من الوجهة الشكلية / اللغوية، ولكن هناك وجهة مضمونية تجعل النص وحدة أو وحدات كلامية مترابطة من خلال قضايا منطقية ودلالية. وهو جزء من الخطاب Discourse الذي يشمل مجموعة فكرية وحدتها الصغرى هي النص في حين أن النص نفسه مجموعة لغوية وحدتها الصغرى الجملة[2]. وفي تعريف أوجز فإن النص: منجز لغوي، ذو علاقات ترابطية فيما بين مكوناته، وذو غرض إبلاغي، وبينه وبين الموقف علاقة حضور متبادل (تأثر وتأثير)[3]. وللنص معايير أبرزها: السبك، والالتحام، والقصد (ويعني موقف المنشئ)، والقبول (وينصرف إلى مستقبِل النص)، ورعاية الموقف (أي العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه)، والإعلامية (وتتعلق بالمعلومات المراد تقديمها في النص، ومدى صدقيتها ووجود بدائل لها أو ما يمكن به نفيها، أو تأكيد ما بها)[4]. وبالطبع فإن فهم النص – بشكل كلي – لم يتطرق عبد القاهر إلى تعريفه في نظريته؛ لأنه كان معنيا بتأسيس علم المعاني، وترسيخ نظرية النظم، فلم يكن مهتما بقراءة الآية في ضوء النص الكلي/ السورة؛ لأن علم المعاني، وسائر علوم البلاغة ومباحثها تتعامل مع الجوانب والمصطلحات الجمالية في النص، وهي جزئية النظرة بطبيعة الحال، تتوخى توضيح المصطلح من خلال الشاهد القرآني أو البيت الشعري.

---

1) السياق وأثره في دلالات الألفاظ (دراسة أصولية)، د. عبد المجيد محمد السوسوة، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد (74)، 1429هـ، 2008م، ص41.

2) دلالة السياق، د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، رسالة دكتوراه، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1424هـ، ص255، 256.

3) السابق، ص261.

4) السابق، ص257-259.

لقد انطلق عبد القاهر في رؤيته للنص من خلال نظرية النظم، التي ارتكز فيها على النحو، بوصفه الجامع والمشكّل لشبكة العلاقات بين الكلمات والجمل، فلم يتعامل مع الشواهد الجزئية والآيات المفردة، وإنما كان ينظر إلى النص كوحدة نحوية فيها من التمازج والتناسب والتلاحم والتناسج بين المعاني والألفاظ والتي هي الوسيلة التي بها يتم النظم، فالخطاب يحدث وينتج النص؛ لأن النص عبارة عن شبكة من العلاقات بين الألفاظ ومعانيها في بناء متناسق منسجم[1].

يقول عبد القاهر: «لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه...، (ويضيف) إنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيما معاني النحو، لم تكن صنعت شيئا تُدعى فيه مؤلِّفا، وتشبّه معه بمن عمل نسجا أو صنع على الجملة صنيعا، ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع»[2].

فبناء النص – كما يراه عبد القاهر – أساسه العلاقات النحوية التي تجمع المفردات في جمل، والجمل في فقرات، والفقرات في نص كلي، وكلما تمكن المنشئ من بنيته النحوية، كان ذلك أدعى لوضوح المعنى، وقوة الفكرة، وحسن تلقيها، ويعطي عبد القاهر في ذلك فرضية، بأننا لو جمعنا ألفاظا دون توخي الرابط النحوي، فهذا ينسف الأساس النصي المفترض من قبل الجرجاني الذي يجعل النظم معتمدا على النحو.

فعبد القاهر كان واعيا أن تحليل السورة القرآنية وفهم آياتها في سياق السورة، أي ما قبل وما بعد الآية، وأسباب النزول، وغير ذلك من أمور التفسير؛ إنما هو من اختصاص كتب التفسير. فيكون الأولى الاعتناء بالتفسير البلاغي والنحوي وتبيان المفهوم المراد. والأمثلة على ذلك كثيرا، منها تعليقه على قوله تعالى (**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ**) يقول: «ليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسنا وروعة ومأخذا من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إن أخّرت، فقلت: وجعلوا الجنّ شركاء لله. وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة

1) مفهوم النص في التراث اللِّساني العربي، الدكتور بشير إبرير، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق – المجلد 23 – العدد الأول 2007، ص107.

2) دلائل الإعجاز، ص357.

المبهجة، والمنظر الرائق، والحسن الباهر، إلى الشيء الغُفل الذي لا تحلي منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل»[1].

تحليل عبد القاهر بلاغي نحوي؛ يشير إلى دلالة التقديم والتأخير – وهو من مباحث علم المعاني – في معنى الآية، والأثر النفسي الذي أحدثه التركيب النحوي القرآني، وهو يحلل هنا متوجها إلى مخاطَب عربي مسلم، يعي الآية جيدا، فلا حاجة لربطها بأجواء السورة، ولا الفقرة، فالمعنى حاضر في ذهن المتلقي، بحكم أن القرآن هو النصّ المؤسس للثقافة العربية الإسلامية، فبه يبتدئ العلم في الصغر بحفظ آياته، وبه يستمر تلقي سائر العلوم المكونة للثقافة العربية: لغة وأدبا وبلاغة، وتفسيرا وفقها وأصولا... إلخ.

وهو يستحضر دائما القرائن المنفصلة في تحليله للآيات، رافضا أن يحمل اللفظ على ظاهره، وأن هذا وارد حتى على أهل العلم، ومثال لذلك، ما ذكره في سياق تناوله أن الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما، يكون على وجهين منهما: أن تسقط ذكر المشبه من البين حتى لا يُعلَم من ظاهر الحال أنك أردته، فيقول معمقا مراده: «..ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة، كما رُوي أن عديّ بن حاتم، اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قوله تعالى:(**حتّى يتبيّنَ لكمُ الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسودِ**)[2]، وحمّله على ظاهره. فقد رُوي أنه قال لما نزلت هذه الآية: أخذت عقالا أسود وعقالا أبيض، فوضعتهما تحت وسادتي، فنظرت فلم أتبيّن، فذكرت ذلك للنبي(ﷺ) فقال: إن وسادك لطويل عريض، إنما هو الليل والنهار»[3].

لقد ذكر موقفا لصحابي من أهل المعرفة، كقرينة منفصلة، مستدلا به على أمرين: سوء الفهم والالتباس لدى البعض، وأن الخيطين الأبيض والأسود إنما هما على سبيل التشبيه، كما ذكر الرسول في رده على عدي. فاستعان الجرجاني بما هو خارجي منفصل عن النص: موقف لعدي بن حاتم، وحديث لرسول الله في توضيح المراد من كلامه.

وحتى في تحليله للأبيات الشعرية، كان يورد البيت الشعري، ولكنه يعطي إشارات في

1) دلائل الإعجاز، ص289.
2) سورة البقرة، الآية (187).
3) أسرار البلاغة، ص321.

شرحه لغرض القصيدة، ومرامي شاعرها، فهو يستعين بالقرائن الخارجية عن النص في تحليل سياق النص.

يورد مثالا في معرض حديثه عن (الأخذ والسرقة وبيان أمرهما).. «اعلم أن الشاعرين إذا اتفقا ولم يخل ذلك من أن يكون الغرض على الجملة والعموم، أو في وجه الدلالة على ذلك الغرض.. ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة من حيث كانت لا تكون إلا فيمن له الصفة، كوصف الرجل في حال الحرب بالابتسام وسكون الجوارح وقلة الفكر، كقوله:

كأنّ دنانيرًا على قسماتهم وإن كان قد شفّ الوجوهَ لقاءُ[1]

يرفض الجرجاني بإيراده هذا البيت أن تكون تلك الصورة مناسبة لأجواء الحرب. وعبر كلمات بسيطة، أحاطنا بجو البيت والغرض الذي قيل فيه، مدللا على أن هذه الصورة غير متناسبة مع سياق الموقف المعبرة عنه. فالغرض الشعري كان إطارا مرجعيا للسياق النصي ككل، وكان الجرجاني يلجأ إليه معللا لآرائه، خصوصا أن الأغراض الشعرية كان متفقا عليها بين الشعراء، وكل يبدع في إطارها، ويتم مناقشة الأبيات الجزئية في أجوائها.

وفي مثال آخر على دور العطف، يقول عبد القاهر: «واعلم أن من الكلام، ما أنت تعلم إذا تدبرته، أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله إلى ضم بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآل، فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، كمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين. وذلك إذا كان معناك معنى، لا يحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله»[2].

فالعطف هنا كان سببا رئيسا في تضفير الجمل، ودعم البناء النحوي للنص، أما دراسة المعنى في النص، فهذا يتوقف على السياق اللغوي، الذي يوجد فيه ولظروف النص أو الخطاب التي تحيط بها، لذلك تحتاج إلى حدة الذهن وقوة الخاطر[3].

1) السابق، ص338.

2) دلائل الإعجاز، ص140.

3) مفهوم النص في التراث اللِّساني العربي، ص111.

ولا جدال أن السياق هو الأساس فيه، عندما ينظر الباحث إلى قوة البنية النصية وتماسكها النحوي، وإبداعها في نظمها، ذلك أن الأساس عند الجرجاني أن يتم ترتيب المعاني في النفس أولا، ومن ثم يكون ترتيبها النحوي حادثا، على حد قوله: «ترتب المعاني أولا في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك»[1] هذا بالنظر إلى بناء النص من جهة مبدعه/ مؤلفه، أما من جهة تلقيه وتحليله، فهنا يكون للسياق الدور الأبرز، حيث سيكون السياق معتمدا على تحليل العلاقات النحوية، الرابطة بين الكلمات والجمل، وهي جزء من القرائن النصية واللفظية التي يفهم المعنى من خلالها.

-الفقرة أو الجزء من النص:

ويعني التوقف عند مقطع من الآيات الكريمة، وقد ضرب عبد القاهر المثل بذلك بقوله – في الاستشهاد المتقدم – (وعشرا عشرا)[2]، والعشر من القرآن هي: الآيات التي يتم بها العَشْر[3]، وأرى أن المقصود بها الدلالة على المقطع أو الفقرة أو عدة آيات من القرآن، وقد ضرب عبد القاهر المثل بها على سبيل التحدي للمشركين الذين عجزوا أن يأتوا بعشر سور، أو سورة واحدة أو حتى آية.

ونلاحظ أن التحدي للمشركين كان معجزا للعرب المتباهين في الفصاحة وبلاغة القول، والقرآن نزل على طرائقهم نفسها في البناء البياني، وكما يقول الإمام الشاطبي في الموافقات: «فمن حيث كان القرآن معجزا أفحم الفصحاء، وأعجز البلغاء أن يأتوا بمثله، فذلك لا يخرجه عن كونه عربيا جاريا على أساليب كلام العرب، ميسرا للفهم، فيه عن الله ما أمر به ونهى، لكن بشرط الدربة في اللسان العربي»[4].

وهو ما يعني أن القرآن نزل بالطرائق اللغوية والبيانية نفسها التي درج عليها العرب إنشاء وفهما، شعرا ونثرا، وإلا صار التحدي لا معنى له، فمن طريقتهم في الكلام، تنزل القرآن، وعلى شاكلة لسانهم سمعوا آيات، ومن ثم كان التحدي لأفصح فصحائهم وأبلغ

1) دلائل الإعجاز، ص378.

2) السابق، ص94.

3) السابق، ص94، تعليق الشارح د.ياسين الأيوبي، في هامش دلائل الإعجاز، ص94.

4) الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م، ج3، ص294.

بلغائهم أن يأتوا بعشر سور مثله، فلم يستطيعوا.

والحكمة واضحة: «إذ لو خرج بالإعجاز عن إدراك العقول معانيه، لكان خطابهم به من تكليف ما لا يطاق، وذلك مرفوع عن الأمة، وهذا من جملة الوجوه الإعجازية فيه، إذ من العجب إيراد كلام من جنس كلام البشر في اللسان والمعاني والأساليب، مفهوم معقول، ثم لا يقدر البشر على الإتيان بسورة مثله ولو اجتمعوا وكان بعضهم لبعض ظهيرا»[1].

وهو ما يسمى (معهود الخطاب)، والذي يعني: جميع الأعراف والقواعد والخصائص والأساليب والمعاني اللغوية وجميع أوجه الاستعمال اللغوي وأنواع المجال التداولي المتعارف عليها بين مستخدمي لغة معينة. أما معهود العرب في الخطاب فإنه: مجموع الأنماط والأساليب الخطابية التي عهدتها وعرفتها العرب في الاتصال بلسانها العربي[2].

ويأتي الاستفهام عن مدى علاقة السياق بالمعهود الخطابي، ويصبح الجواب عن طريق معرفة مقتضيات الأحوال إذ الكلام الواحد يختلف فهمه باختلاف الأحوال، والجهل بهذه الأسباب والأحوال موقع في الانحراف عن المقاصد في الظاهر، ومفض إلى النزاع والاعتساف في استنباط المقاصد والأحكام[3].

فيكون فهم مرامي الخطاب وفق الأساليب اللغوية المعهودة في الكلام العربي، معتمدا على فهم السياقات المختلفة للنص، الداخلية والخارجية، وهو ما أشير إليه بمصطلح (مقتضيات الأحوال)، والذي يتصل بمفهوم سياق الحال، حيث يتطلب دراسة القرائن الحالية في النص، في ضوء العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان، وهو ما يتفق مع آراء البلاغيين القدامى بأن البلاغة – في بعض وجوهها – تتطلب مراعاة مقتضى الحال، فالمقام أساس في تحليل المعنى[4].

---

1) السابق، ص294.

2) معهود العرب في تلقي الخطاب الديني، د. أحمد شيخ عبد السلام، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد 48، 1422هـ، 2002م، ص70.

3) السابق، ص81.

4) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979م، ص28 وما بعدها.

ولاشك أن كلاً من النص الكلي، والفقرة النصية (المقطع)، يرتفعان بالتحليل النصي إلى مستويات عليا، تتجاوز النظرات الجزئية، في تعاملها مع الشاهد منعزلا عن فضائه النصي؛ بالاقتصار على مستوى الكلمة والجملة / البيت / الآية، وإن تجاوزتها فلا تتعدى الجملتين أو البيت الشعري أو البيتين، وفي كل الأحوال، تكون الدلالة المتولدة عن تحليل الشاهد الجزئي أقلّ من تحليلها في إطار نصي أكبر.

فلا يمكننا بأي حال النأي عن البنية، لأنها جزء من تحليل الخطاب عامة. ومعلوم أن مفهوم البنية Structure يعني: التنظيم الداخلي للوحدات وطبيعة علاقاتها وتفاعلاتها، وهو ذو طابع تجريدي، لذا فهو أكثر علمية، وأشد قابلية للالتقاط على مستويات عديدة، تتدرج من الأبنية الصغرى إلى الكبرى، حتى تصل إلى النص كله، بوصفه بنية، ثم تتجاوز ذلك لتتسع، بالنظر إلى طبيعة البنية؛ مغلقة أو مفتوحة، بالنسبة إلى غيرها من الأبنية في النظم الأخرى[1].

وهذا معناه أن الشكل الخارجي أو الإطار للنص، شعرا أو قصا أو رسالة.. إلخ يساهم في إيضاح المعنى، مع الأخذ خصوصية كل شكل، وما يفرضه في تكوين الدلالات، ويعني أيضا، أنه من المهم فهم بنية النص مضمونا وألفاظا ونحوا وبلاغة، كجزء أساسي في دراسة السياق لكل ما سبق.

وقد انتهج عبد القاهر هذا السبيل مرات، فها هو يورد نصا من مقدمة (خطبة) كتاب الحيوان للجاحظ، ثم يعلق عليه، يقول الجاحظ: (جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة سببا، وبين الصدق نسبا، وحبب إليك التثبت، وزين في عينك الإنصاف، وأذاقك حلاوة التقوى، وأشعر قلبك عز الحق، وأودع صدرك برد اليقين، وطرد عنك ذل اليأس، وعرّفك ما في الباطل من الذلة، وما في الجهل من القلة). يقول عبد القاهر معلقا: (فقد ترك أولا أن يوفق بين الشبهة والحيرة في الإعراب، ولم ير أن يقرن الخلاف إلى الإنصاف، ويشفع الحق بالصدق، ولم يعنَ بأن يطلب لليأس قرينة تصل جناحه، وشيئا يكون رديفا له؛ لأنه رأى التوفيق بين المعاني أحق، والموازنة فيها أحسن، ورأى العناية بها تكون إخوة من أب وأم، ويذرها على ذلك تتفق بالوداد، على حسب

1) بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل، ص163.

اتفاقها بالميلاد، أولى من أن يدعها، لنصرة السجع وطلب الوزن، أولاد علة، عسى أن لا يوجد بينها وفاق إلا في الظواهر، فأما أن يتعدى ذلك إلى الضمائر، ويخلص إلى العقائد والسرائر، ففي الأقل النادر»[1].

جاء تحليل عبد القاهر مشيدا بالتجانس بين الإعراب وترتيب الكلمات، وانتصر للمعنى المرام من المؤلف بوصفه الأساس في ترتيب الكلمات والتأليف بينها، وعدم الانشغال بالأسجاع، والإيقاع الصوتي، فالتوفيق بين المعاني المتوالية في النص أولى من تركها أملا في التنغيم الناشئ عن السجع والموازنة. وقد أسبق تحليله لكلام الجاحظ، برؤية أكثر شمولية لما أسماه (الخطب)، ويعني بها مقدمة الكتاب، حيث يقول: «فانظر إلى خطب الجاحظ في أوائل كتبه / هذا، والخطب من شأنها أن يعتمد فيها الأوزان والأسجاع فإنها تروى وتتناقل تناقل الأشعار، ومحلها محل النسيب من الشعر، الذي هو كأنه لا يراد منه إلا الاحتفال في الصنعة، والدلالة على مقدار شوط القريحة، والإخبار عن فضل القوة، والاقتدار على التفنن في الصفة»[2].

إنه واع لخصائص البنية الكلية لخطب الكتب، ويتعرض لما يمكن أن يشوبها من إفراط في التجنيس والتسجيع والموازنة، رغبة من الناثر في ذيوعها، فقد كانت فنا متداولا مشتهرا بين الكتّاب، ومن هذا الوعي ناقش فقرة من خطبة الحيوان.

أمر آخر يستوقفنا، وهو تنبيه عبد القاهر إلى أن كلا من المعنى والنحو سبب في إبداع النص وبلاغته، فتوالي الكلمات على النحو المخصوص ناتج عن وعي الكاتب وتمكّنه مما يصوغه معنى ولفظا، وأن اللفظ هنا مثل العجين، يتشكل دلالة ووقعا صوتيا ومعنى حسب قوانين النحو في بناء النص، والتي هي بلا شك الأساس الذي يأتي البلاغي ليحلل وفق منظومته النحوية، واعيا أن قوانين البلاغة ترتفع فوق قوانين النحو؛ لأنها ترنو إلى كيفية تشكيل كلمات وجمل النص وتواليها.

1) أسرار البلاغة، ص10.

2) السابق، ص9، 10.

- الآية / الجملة:

وذلك بقوله – في النص المتقدم[1]- (وآية آية)، وتعريف الآية في القرآن بأنها «العلامة، بمعنى أنها علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها من الذي بعدها وانفصاله، أي هي بائنة من أختها ومنفردة، وقيل: سميت آية لأنها جماعة حروف من القرآن وطائفة منه ؛ كما يقال: خرج القوم بآياتهم أي بجماعتهم، وقيل: سميت آية لأنها عجب يعجز البشر عن التكلم بمثلها»[2].

فاختصاص الآية القرآنية بهذه التسمية، يميزها عن غيرها من الجمل والعبارات بحكم أنها الوحدة النصية الصغرى في النص القرآني، وتتميز –من ثم- عن الجملة النثرية والعبارة والبيت الشعري، وهي أيضا – في ضوء السياق – تمثل الإطار الأولي والأصغر لسياق المفردة والتركيب. فالجملة تشمل: الآية القرآنية، أو جزء منها مكتمل المعنى، والبيت الشعري بوصفه الوحدة الصغرى في القصيدة، والجملة النثرية أو العبارة الكلامية، وكلها تشكل وحدات نصية، يُدرَس النص من خلالها.

فهناك في النص (المظهر اللفظي)، وهو مؤلف من العناصر الصوتية، والقاعدية التي تؤلف جمل النص. ثم هناك (المظهر التركيبي)، والذي يمكن تبيّنه ليس بالرجوع إلى قواعد تأليف الجمل، وإنما بالرجوع إلى العلاقات التي بين الوحدات النصية، أي الجمل، ومجموعات الجمل.. وهناك أخيراً (المظهر الدلالي)، والذي هو نتاجٌ معّقدٌ للمضمون الدلالي الذي توحي به هذه العناصر، والوحدات[3].

والجملة بوصفها وحدة نصية، ووفق علم الدلالة، تتخذ مناحي عديدة، فباعتبار القطع والاحتمال تكون إما قطعية أو احتمالية، وباعتبار المعنى الظاهر والباطن تكون ظاهرة أو باطنة، وباعتبار الخصوص والعموم تكون إما خاصة أو عامة، وباعتبار التمام والنقص تكون إما تامة أو ناقصة[4].

---

1) دلائل الإعجاز، ص94.

2) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج 1، ص69.

3) النَصُّ والأسْلوُبيَّة بين النظرية والتطبيق، عدنان بن ذريل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000م، ص16.

4) الجملة العربية والمعنى، السامرائي، ص12 وما بعدها.

وفي جميع الأحوال، فإن الجملة تمثل منطلق التحليل اللغوي والبلاغي، مادامت مكتملة المعنى، صحيحة البناء نحويا، سهلة في تراكيبها، فصيحة في ألفاظها. فلا يمكن فهم دلالة المفردة إلا في سياقها الأولي في الجملة، ولا سياق الجملة إلا بتحليل بنائها النحوي، وفهم مضمونها، ومن ثم النظر في السياقات الأخرى المحيطة بها. فمنها ننطلق وإليها نعود، وبها وما معها نستشهد وندلل.

وقد تعامل عبد القاهر مع الجملة كآية وبيت شعري ومثَلٍ وعبارة، حيث يورد البيت بوصفه وحدة نصية صغرى مكتملة، ومن ثم يحلل كلماتها في سياق معناها. ومن ذلك شرحه لبيت أبي تمام في قصيدته في مدح محمد عبد الملك الزيات:

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه وأريُ الجَنى اشتارته أيدٍ عواسلُ

يقول: «إن لعاب الأفاعي مبتدأ، ولعابه خبر، كما يوهمه الظاهر؛ أفسدتَ عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أن الغرض أن يشبه مداده بأري الجنى على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات، أوصل به النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ، و (لعاب الأفاعي) خبرا، فأما تقديرك أن يكون لعاب الأفاعي مبتدأ، ولعابه خبرا، فيبطل ذلك ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض أبي تمام»[1].

فمحور حديث عبد القاهر الاستشهاد على التقديم والتأخير وأثرهما في التلقي، مؤكدا على تقديم (لعاب الأفاعي) بوصفه خبرا على المبتدأ (لعابه) كي يستقيم المعنى المراد، بتشبيه المداد الذي يكتب به الممدوح عطاياه إلى مادحيه؛ بما يوصل النفوس إلى ما يحلو لها مذاقه، ويكون سببا في سعادتها، ومن ثم يكون التمعن في البنية النحوية سبيلا لفهم سياق التقديم والتأخير في البيت.

فالسياق حاضر في تحليل الجرجاني؛ لأن القراءة الظاهرية تؤدي لفهم مغلوط يتعارض مع سياق النص كله، وهو مدح من أبي تمام، ويتعارض مع سياق التقديم والتأخير لتعبير (لعاب الأفاعي)، واستخدام عبد القاهر لكلمة (الغرض) لهو تأكيد على مفهوم السياق في تركيب البيت، والذي لا يمكن فهمه إلا بإيراد البيت كاملا، وإعطاء إشارات خارجية عن

1) دلائل الإعجاز، ص358.

جو النص وسياقه العام.

لقد وردت قراءة عبد القاهر للبيت الشعري، شاملة المفردة والتركيب بنية البيت الصغرى، ثم حللها في ضوء المعنى المستشَف من البيت، خاصة إذا فُهِمَ غرض النص وسياق البيت في النص.

يمكن القول إن تعامل الجرجاني مع الجملة تم وفق التحليل التركيبي فلم يعتمد على الإعراب التقليدي الملتصق بالمفردات، بل نظر إلى الهيكل العام للجملة، وترابط الوحدات ببعضها، فوظائف الوحدات تظهر عندما تكون مسندة إلى مركب[1]. ففي النحو التحويلي فإن الوظيفة في العلاقة التي تربط بين مكونات جملة معينة[2]، ومن ثم يكون الفهم خاضع لمعنى البنية الكلية للجملة.

يضيف عبد القاهر إلى فهم الجملة إضافة أخرى، تتصل بتلقي العقل لها وفهمه لسياقها، «فكل جملةٍ وضعتَها على أن الحكم المفادَ بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه منه، فهي حقيقة. ولن يكون كذلك حتى تعرّى من التأول، ولا فصل بين أن تكون مصيبا فيما أفدت بها من الحكم أو مخطئا، وصادقا أو غير صادق»[3]، والعقل لديه لا يعني هواه، وإنما يعني الصحة واليقين والقطع، مثل القول: (خلق الله تعالى الخلق، وأنشأ العالم، وأوجدَ كل موجود سواه)، فهي حقيقة يقينية، يدعمها الإيمان، والعقل، وصحيح العقيدة، أما مقولة الكفار كما وردت في التنزيل الحكيم (**وَما يُهلكُنا إلا الدَّهرُ**)[4]، فقد أطلقه قائله بجهله وعماه، إطلاقَ من يضع الصفة في موضعها؛ لا يوصف بالمجاز، ولكن يقال: عند قائله أنه حقيقة، وهو كذب وباطل، وحكم لا يصححه العقل في الجملة، بل يرده؛ لأن قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه، أو جحد وباهتَ[5].

معيار الجرجاني في الحكم على الجملة بكونها حقيقة أو مجازا يعتمد على قبول العقل لها،

1) اللسانيات العامة، مصطفى حركات،، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1، 1418هـ، 1999م،ص153.
2) السابق، ص139.
3) أسرار البلاغة، ص383.
4) سورة الجاثية، الآية (24).
5) أسرار البلاغة، ص384، 385.

والعقل هنا ليس عقل القائل، وإنما عقل المتلقي، الذي يناقش ما يسمع، تصديقا أو رفضا، فإذا التقى العقلان: عقل المرسل، وعقل المتلقي، على نص محدد، فهنا يكون الأمر على سبيل الحقيقة والتصديق، وإن كانت الجملة بها تشبيه وخيال، فالمعوّل هنا على الفهم المشترك، الذي يجعل قبول النص بوصفه رسالة بين طرفي الاتصال، أما شكل الرسالة وما بها من جماليات فهذا أمر تال. لقد استعان الجرجاني في تدليله السابق بأمثلة من الثقافة الدينية، ولكن الحكم على العموم، وبالطبع فإن لثقافة المتلقي شأن كبير في قبول الحكم أو رفضه. على حد قوله «ولا يتخلص لك الفصل بين الباطل والمجاز، حتى تعرف حدّ المجاز، وحدُّه: أن كل جملة أُخرِجت الحكم المُفادَ بها عن موضعه من العقل لضرب من التأول، فهي مجاز»[1] بشرط أن يكون هذا الأمر مقبولا عقليا وثقافيا ودينيا، ويقدّم لذلك مثالا قرآنيا: (**تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها**)[2]، (**وأخرجت الأرض أثقالها**)[3]، فقد أثبت الفعل المستخدم في الآيتين (تؤتي، أخرجت) دلالة في غير موضعها لو رجعنا إلى المعقول، فالنخلة لا تحدث الأكل ولا الأرض تخرج الكامن في بطنها من الأثقال، ولكن إذا حدثت الحركة بقدرة الله، ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها.. فـ «المبطِل والكاذب لا يُتأوَّل في إخراج الحكم عن موضعه، وإعطائه غير المستحق، ولا يشبه كون المقصود سببا بكون الفاعل فاعلا، بل يثبت القضية من غير أن ينظر فيها من شيء إلى شيء، ويردّ فرعا إلى أصل، وتراه أعمى أكمهَ يظن ما لا يصح صحيحا، وما لا يثبت ثابتا، وما ليس في موضعه من الحكم موضوعا موضعه»[4].

فتغيير دلالة الفعل، ونقلها إلى غير موضعها، يتوقف على قبول العقل والقلب لذلك، وإلا أصبح الأمر على سبيل الكذب والبطلان، لو أُستخدِم في البرهنة على الأكذوبة والضلال.

1) السابق، ص385.
2) سورة إبراهيم، الآية (25).
3) سورة الزلزلة، الآية (2).
4) أسرار البلاغة، ص386.

-الكلمة المفردة:

للكلمة علاقة وثيقة بالجملة، فهي وبحكم موقعها من التركيب وما يطرأ عليها من تغيرات لما قد يسبقها من سوابق أو يلحقها من لواحق أو يتوسطها من وسائط تؤدي إلى تغيير في المعنى حيث تتحول ذلك أن الذي يهمنا من موضوع الكلمة ليس الكلمة المفردة المستقلة عن التركيب، وإنما الكلمة ووظيفتها في الاستعمال بالنظر إلى علاقاتها بما قبلها وما بعدها من الكلمات الأخرى أو بمعنى آخر الكلمة داخل السياق.

فمن النادر جدا وجود كلمات منفصلة في الاستعمال اللغوي، فمن ناحية تتجمع الكلمات عادة في شكل مجموعات وحينئذٍ فطريقة تنظيم هذه الكلمات تصبح هامة، وربما متحكمة في المعنى كله ، يختلف معناها إلى حد كبير على الرغم من اتحاد الكلمات الثلاث المستعملة، ومن ناحية أخرى غالبا ما تتعرض الكلمات نفسها لتغييرات معينة في الصيغة تؤدي إلى تغيير في المعنى[1].

وقد عبّر عبد القاهر عن الكلمة بقوله: «..ومجاري ألفاظها ومواقعها»[2]، فالكلمة هي الوحدة الدلالية الصغرى، ومنها تتألف العبارة/ الآية، أي أن اللفظة لا تُعرف – حق المعرفة- إلا من خلال مجرى سياقها، ومواقع وجودها في الجملة والفقرة والنص. ويبين هذا الأمر في موضع آخر: «فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم، إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني، التي لا سبيل إلى إفادتها، إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»[3].

إنه إدراك واضح لدلالة الكلمة المتغيرة قبل دخولها النص وبعد تأليفها في جمل النص، حيث يحفز القارئ إلى تأمل دلالة الكلمة المفردة، ودلالتها عند ضمها لغيرها وبنائها مع رديفاتها.

1) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط8، 1419هـ، 1988م، ص55

2) دلائل الإعجاز، ص94.

3) السابق، ص97.

وإذا كان علم اللغة الحديث يشير إلى أدوار الكلمة في الاستخدام، حيث تتفرع إلى ثلاثة معان رئيسة: الكلمة الصوتية بوقعها الصوتي والنغمي، والكلمة النحوية: وهي مرتبطة بصورتها الصوتية التي هي كلمة فونولوجية، ولكن هذا الارتباط ليس بالتعامل الأحادي، والكلمة المعجمية: وهي كلمة مجردة تأخذ أشكالا مختلفة حسب تصريفها ودلالتها المشار إليها معجميا[1].

إن عبد القاهر يركز على هذا الدور وأنه لابد من درْسِ المفردة في سياقها النصي- حتى نصدر الحكم بالقبول أو الرفض لدلالتها أو حتى وقعها الصوتي، حيث يؤكد «أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلّق له بصريح اللفظ، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»[2].

ويتم ذلك عبر فهمنا للتركيب النحوي، الذي له الدور الأول في بناء المعنى، وأن الكلمة وإن خضعت لحكم الإعراب في الجملة، فلا يعني أنها خاضعة لحكم الدلالة، فيمكن أن يكون التركيب دالا على محذوف في اللفظ، ومفهوم في المعنى ولكن غير مؤثر في الإعراب. كما يشير الجرجاني: «واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها.. فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها. ومثال ذلك: أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو: (**وَسْئَلِ القَريةَ**)، والأصل (وسئل أهل القرية)، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرّ، والنصب فيه مجاز»[3].

أما الحكم على الكلمة بوصفها فصيحة أو غير فصيحة، مستوحشة أو مستخدمة، فلا يكون عليها في حالة الإفراد، وإنما في بنيتها النصية. يتساءل الجرجاني: «فهل تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني

1) اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، ص37، 38.
2) دلائل الإعجاز، ص99.
3) أسرار البلاغة، ص416.

جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ وهل قالوا لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبّروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما. وبالقلق والنُّبوِّ عن سوء التلاؤم وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقا للتالية في مؤداها ؟»[1].

إنه ينظر للمفردة وفق تركيبها وسياقها، فلا يعتد بها كثيرا ما دامت لم تأت ضمن نظم وتركيب، فالحكم عليها بكونها نابية أو مقبولة في دائرة الفصاحة، يعود إلى سياقها ومكانها في الجملة، يقول فيما يسمى قلب التشبيه: «فمن أظهر ذلك، أنك تقول في النجوم (كأنها مصابيح)، ثم تقول في حالة أخرى في المصابيح (كأنها نجوم)، ومثله في الظهور والكثرة تشبيه الخدّ بالورد، والوردَ بالخدّ، وتشبيه الروض المنوّر بالوشي المنمنم.. وتشبّه العيون بالنرجس ثم يشبه النرجس بالعيون»[2]. فهو يدلل على قلب التشبيه، ولكننا لو تمعّنا في الأمر، سنجده يتأمل اللفظة في مواضعها المختلفة حسب سياقها، وحسب مراد المنشئ، فاللفظة كالمادة الخام يمكن أن تكون على سبيل الحقيقة أو سبيل المجاز، الفاصل في ذلك تركيبها في الجملة، وعلى البلاغي أن يحلل الكلمة حسب موضعها، ناظرا إلى إيحاءاتها، هل أثرت أم أقفرت في البيان. فالمعول عنده في وصف اللفظة بكونها حقيقة أو مجازا أن يكون «حكمٌ فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة، لا من حيث هي عربية أو فارسية، أو سابقة في الوضع أو محدثة مولّدة، فمن حق الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالّة»[3]، أما المجاز «فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز»[4].

يكون المشترك في استخدام الكلمة حقيقة أو مجازا عائدا إلى (وضع واضعها)، يخرج من ذلك كون الكلمة عربية أو فارسية، سابقة في وضعها أو محدثة في توليدها، فالمعول في اكتشاف دلالتها هو تركيبها، ومن ثم يكون التأويل للدلالة حسب سياقها، ومن ذلك

1) دلائل الإعجاز، ص98.
2) أسرار البلاغة، ص204.
3)أسرار البلاغة، ص350.
4) السابق، ص351.

(مجاز اليمين واليد)، فكلاهما يتجاوز دلالته الحقيقية كعضو في الجسد إلى دلالة سياقية ناتجة عن النظم، كما في قوله تعالى (**والسَّمواتُ مَطويْاتٌ بيمينِهِ**) فتراهم يطلقون (اليمين) بمعنى القدرة، ونفس الأمر في قوله تعالى (**والأرضُ جميعًا قبضتُه يومَ القيامةِ**) فمحصول المعنى على القدرة فمثل الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته، وأنه لا يشذّ شيء مما فيها عن سلطانه عز وجلّ ، فيمكن أن نسلك بقوله تعالى: (**مَطويْاتٌ بيمينِهِ**) مسلكا مشابها فكأن المعنى – والله أعلم – أنه عز وجل يخلق فيها صفة الطيّ حتى ترى كالكتاب المطويّ بيمين الواحد منكم، وخصّ اليمين لتكون أعلى وأفخم للمثل[1].

فما توحي به الكلمة من معان، لا يأتي في إفرادها، وإنما وفق نظمها، ولا نعني به النظم في الآية أو الجملة أو البيت فقط، وإنما في النص سواء كان مقطعا أو نصا كليا، فتأويل عبد القاهر لمفردتي اليمين واليد، كان ضمن السياق القرآني، وفي إطار مقاصد الآيات، وآراء المفسرين وأهل التأويل، ونلاحظ أنها قضية أثارت الكثير من الإشكالات لدى المتكلمين والمفسرين وعلماء العقيدة، إلا أن عبد القاهر ينأى عن هذا، ويكتفي بالتأويل للمفردة في موضع نظمها، ومن ثم اجتهد بأن نظر إلى أن قوله تعالى: (**مَطويْاتٌ بيمينِهِ**) يمكن أن يأتي بمعنى الاستعارة كأن السموات مثل الكتاب الذي يُطوى، وفي تلك الحالة، يمكن فض الإشكال الذي يراه خاص فيه المتكلمون حول اليد واليمين.

إذن، تصبح الكلمة جزءا من رسالة النص، التي هي ناجمة عن نظام محدد من المفاهيم والشفرات والعلاقات الجدلية التي يمكن أن تثيرها في سياقاتها المختلفة، بما يمكن أن نتبين فيها دلالات مفتوحة، غير أحادية، منسجمة مع شكل الخطاب[2].

فمفهوم النص ينطوي على أن الرسالة المدونة تضم من جهة مجموعة الدوال بحدودها المادية من حروف متسلسلة في كلمات وجمل وفقرات وفصول، ومن جهة أخرى المدلول بمستوياته المختلفة، فالنص يقيم علاقة وشيجة مع النظام اللغوي، تتماس وتتشابه مع المعاني والدلالات في الكلمات والتراكيب[3].

---

1) السابق، ص358، 359.

2) بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص273، 274.

3) السابق، ص279.

خاتمة

يمكن أن نخلص من هذا البحث بنتائج عديدة، لعل أبرزها:

- أن عبد القاهر الجرجاني قد شيّد بناء مكتملا في نظريته للنظم، ارتكز إلى أسس فكرية تعود إلى علم الكلام، ولغوية تعود إلى علم النحو، وبلاغية تستند على علوم البلاغة العربية، مما جعلها نظرية نصية عميقة الجذور، شاملة الجوانب، ساعية إلى استيفاء بنية النص حقه في الدرس والتحليل.

- كان السياق حاضرا في ثنايا النظرية نفسها، فالنظم أساسه المعنى، وإذا فهم المعنى بشكل صحيح، وفقا لقواعد النحو ومفاهيم البلاغة؛ أمكن فهم سياق الجمل والتراكيب والمفردات.

- من الضروري عدم حصر السياق في مفردة أو جملة، والنظر إلى بنية النص الكلية، وسياقاته الثقافية والاجتماعية، فلها ظلالها وأصداؤها، وإن لم يولِ القدامى هذا البعد العناية الكافية في بحوثهم.

- إذا كان السياق حاضرا في فكر الجرجاني البلاغي، فهو حاضر في كافة كتب البلاغة وعلومها، وعبد القاهر امتداد لمن سبقه من البلاغيين، وعلامة مضيئة لمن لحقه، ولا تزال نظريته ورؤاه لها إشعاعاتها إلى يومنا.

- كان السياق حاضرا في الدراسات اللغوية والشرعية والأصولية والفقهية والأدبية، فهي الإطار الجامع للثقافة العربية الإسلامية، وتأسست عليها علوم البلاغة، وقد تجلى السياق بوضوح في تحليلات البلاغيين المعمقة على مستوى المفردة والتركيب والجملة، وإن ضعف بشكل أو بآخر على مستوى النص والفقرات النصية، وربما يعود هذا إلى عناية القدامى، وعبد القاهر منهم، بالنظر إلى المصطلح والمفهوم الجزئي على حساب الرؤية النصية الكلية.

- تظل نظرية النظم لها إشعاعها رغم القرون التي مضت على ظهورها، مما يستلزم المزيد من الاستفادة التطبيقية لهذه النظرية، وتطويرها، والبناء عليها. فنحن في حاجة إلى دراسات تطبيقية لنظرية النظم، في تحليل النص القرآني، وسائر النصوص الأدبية، بهدف اختبار النظرية تطبيقيا، والإضافة على عطاء الأقدمين.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

- الأدلة الاستئناسية عند الأصوليين، د. أشرف بن محمود بن عقلة الكناني، (رسالة ماجستير)، دار النفائس، عمّان، ط 1، 1425 هـ / 2005 م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ، 1991م.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط8، 1419هـ .
- البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1965م.
- بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل، دار الكتاب المصري (القاهرة)، دار الكتاب
- بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية)، د.محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1986م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (تفسير القرطبي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د ت.
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.
- الخطاب الشرعي وطرق استثماره، إدريس إدريس، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تقديم وضبط وشرح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د ط، 1424هـ، 2003م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، ط1، 1406 هـ، 1986 م.

- العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
- علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية)، د. فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1999م.
- اللسانيات العامة، مصطفى حركات،، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1، 1418هـ، 1999م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية "، بغداد، ط1، 1987م.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم، د. محمد محمد أبو شهبة، نشر: الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1430هـ، 2009م.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين المعتزلي، ت 415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (جمال الدين أبي المحاسن)، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1348هـ، 1929م، (المكتبة الوقفية للكتب المصورة).
- النَصُّ والأسْلوُبيَّة بين النظرية والتطبيق، عدنان بن ذريل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000م.

ثانيا: الدوريات والمجلات:

- دلالة السياق عند الأصوليين، دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن مقبل بن عيسى العنزي، رسالة ماجستير، قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1427هـ، 1428هـ.

- السياق وأثره في فهم مقاصد الشارع، نجم الدين قادر كريم الزنكي، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (48)، ربيع 1428هـ، 2007م.

- معهود العرب في تلقي الخطاب الديني، د. أحمد شيخ عبد السلام، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد(48)، 1422هـ، 2002م.

- -مفهوم النص في التراث اللِّساني العربي، الدكتور بشير إبرير، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق – المجلد 23 - العدد الأول 2007.

- الوظيفة الترجيحية للسياق عند المفسرين، محمد إقبال عروي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع 35، السنة التاسعة (رجب 1422 ه/ أكتوبر 2001 م).